إدانة الانتهاكات سلاحاً حربياً

حمّور زيادة

قال المبعوث السابق للأمين العام للأمم المتّحدة فولكر بيرتس، في إحاطة عن السودان أمام مجلس الأمن، في مايو/ أيار 2023، «دعاني كلّ من الطرفَين إلى إدانة تصرّفات الطرف الآخر. وأنا أدعو الطرفَين إلى إنهاء القتال والعودة إلى الحوار لما فيه مصلحة السودان وشعبه».
لم يتغيّر شيء بعد أكثر من عام، فقد ذكرت البعثة الدولية لتقصّي الحقائق، في تقريرها الصادر في الشهر الجاري (سبتمبر/ أيلول)، أنّ السلطات السودانية لا ترغب في التحقيق وملاحقة المتّهمين من غير قوات الدعم السريع. لهؤلاء تقام المحاكمات السريعة، ويُحكَم على مدنيين بالإعدام بتهمة التعاون، ويُعتقَل ويُعذَّب المتّهمون أحياناً حتّى الموت. أمّا التهم الموجّهة الى أيّ من منسوبي الجيش، فإنّها لا تُعامَل بجدّية. ربّما لذلك رفض الجيش تقرير بعثة تقصّي الحقائق، رغم الإدانة الواضحة والمتكرّرة فيه لانتهاكات «الدعم السريع» ووصفها بجرائم حرب.
دان التقرير أيضاً انتهاكات الجيش. كان هذا كافياً لاعتبار اللجنة جزءاً من مؤامرةٍ دوليةٍ على السودان؛ إنْ لم تكن كذلك فلماذا تدين الانتهاكات كلّها؟ لماذا لا تكتفي بإدانة طرفٍ واحدٍ؟ ... هكذا تُفكّر العقول التي تُقرّر شأن السودان. لا يهمّ إن كنتَ ضدّ الدعم السريع أو لا. المهمّ أن تكون مع الجيش، ويجب ألّا توجّه الإدانات للمُنتهِك في العموم، إنّما توجّه للخصم فقط. يستخدم الطرفان الانتهاكاتِ وسيلةَ كسب سياسي وأداةً حربية. يُطالب كلُّ طرفٍ المجتمع الدولي والمواطنين بإعلان الولاء والبراءة؛ الولاء لموقفه فقط، والبراءة من الخصم في المطلق. إدانة أيّ انتهاك يرتكبه الجيش تعني الخيانة والعمالة، وإدانة انتهاكات «الدعم السريع» تعني العنصرية والانتماء للحركة الإسلامية. لا أحد من طرفي الحرب يقبل إدانةَ ما يفعله، بل إنّ استخدامَ عبارةٍ مثل «طرفي الحرب» أصبحت تهمةً بالخيانة أيضاً، فالحرب طاردت حتّى اللغة لتقمعها. عادة ما تُقسِّم الحروبُ الأهلية الشعوب بهذا العنف. ومن المعتاد أن يدان كلُّ من يطالب بوقف القتال. وحرب السودان ليست بدعة في الحروب، إنّما مشت في خطوات سابقاتها في العالم. لذلك تتحوّل الانتهاكات سلاحاً يراد به دوماً تبرير الحرب واستمرارها. فكيف تتوقّف الحرب وقد قتلونا؟ ... لا بدّ من الانتقام. تُحشَد الانتهاكات لا من أجل إدانتها ووقفها، إنّما لتبرير استمرار المعارك. هكذا تستمرّ الدائرة في أكل نفسها؛ يرفض طرفٌ وقفَ الحرب قبل أن ينتقم، أو قبل أن تكون يده هي العليا في الحرب، وحين يتحقّق له ذلك، يرفض الطرفُ الثاني بحثاً عن ذات الموقف الأفضل.
يذهب قادة السلطة في السودان إلى المحافل الدولية مطالبين بتصنيف «الدعم السريع» منظّمةً إرهابيةً، لا استنكاراً لجرائمها، إنّما استخداماً لها للحصول على الدعم الدولي. وتنشط قوات الدعم السريع في إدانة قصف الطيران للمدنيين، المدنيين ذاتهم الذين نجوا صدفةً من القتل بيد جنود «الدعم السريع»، الذين ذبحوا أهلَهم وسرقوا سيّاراتِهم ونهبوا منازلَهم، ثمّ احتلوا مناطقَهم. حين يموتون من القصف العشوائي للطيران تطالب «الدعم السريع» بإدانة ذلك وحظر الطيران، بينما تدمغ كلّ اتهام يطاولها بأنّه فبركات «الفلول» وشائعات «الإسلاميين».
يطارد المواطنون المتحمّسون الأخبار في المواقع الإعلامية. أيّ خبر جريمة لا بدّ أن يُغرَق بالسؤال: أين أنتم من جرائم الطرف الآخر؟ فإن أدان الخبر الطرفَين يُقال: أين أنتم من غزّة وجرائم الاحتلال الاسرائيلي؟ ... يقول نجيب محفوظ في رواية «الحرافيش»: «والله ما كرهتم الفتْوَنة إلّا لأنّها كانت عليكم». هكذا يدين أطراف الحرب السودانية الجرائم إذا ارتكبها الآخر فقط، لأنّه لا قيمة هنا للإنسان ولا لدمه ولا لماله، ولا للبلد الذي يتمزّق. ما يهمّ هو الانتصار بأيّ ثمن. وهو موقف عبّر عنه قادة الجيش بالقول الواضح، وتبنّته «الدعم السريع» بالجرم الفاضح، فيُعلِنُ قادة الجيش أنّهم مستعدّون للقتال لألف عام مهما كانت «التضحيات»، بينما تستمرّ «الدعم السريع» في تكبيد المواطنين هذه «التضحيات»، حتّى يخضعوا لحكمها.
لذلك، لا ينظر الطرفان لإدانة الانتهاكات إلّا باعتبارها ذخيرةً إضافيةً في ترسانة الحرب؛ الحرب التي يزعم طرفاها أنّها مفروضةٌ عليهما، ويخوضانها مُكرَهين (!)

تحليلات «صورية»

أسامة الرشيدي

زار الرئيس المصري عبد الفتّاح السيسي أنقرة ساعاتٍ، للمرّة الأولى منذ عام 2012، والتقى نظيره التركي رجب طيّب أردوغان. حاولت مواقعُ إخبارية في تركيا أن تخرج من الزيارة بأيّ إشارة تحاول بها الإيحاء بأنّ الموقف التركي لم يتغيّر، فوجدت ضالّتها في اليد التي لوّح بها أردوغان مودّعاً السيسي، عندما كان الأخير يصعد سُلّم الطائرة عائداً إلى القاهرة. زعمت هذه المواقع أنّ الرئيس التركي لوّح بعلامة رابعة، وأنّه لم يكن يُلوّح بأصابعه الخمسة كاملةً، بل بأربعة منها فقط (!)
تجاهلت هذه المواقع ما دار بين البلدين منذ ثلاثة أعوام من مباحثات وتفاهمات وزيارات، تكلّلت بزيارة أردوغان نفسه إلى القاهرة في فبراير/ شباط 2024، ثمّ عشرات الاتفاقيات التي وُقّعت على مستوى الوزراء والرؤساء، وبعد ذلك كلّه، تحاول هذه المواقع التشبّث بصورة ثابتة لا تدلّ على أيّ شيء، لتحاول الإيحاء بأنّ الموقف التركي لم يتراجع، ولم يُقدّم التنازلات. فالواقع أنّ ما يجري تنازل واضح وصريح من أنقرة تجاه القاهرة، خاصّةً مع التشديد التركي مراراً وتكراراً، خلال العقد الماضي، على عدم إمكانية التفاهم مع النظام المصري بعد عزل الرئيس الراحل محمد مرسي (يوليو/ تموز 2013)، وإطلاق مئات التصريحات بهذا الخصوص، واستضافة قيادات من المُعارَضة المصرية، بالإضافة إلى آلاف المصريين الآخرين، وإطلاق قنوات فضائية من الأراضي التركية عن الشأن المصري. لذلك، لا يُمكن، في أيّ حال، ادّعاء أنّ شيئاً لم يتغيّر، خصوصاً إذا اعتمد هذا الزعم على مُجرّد صورة تحاول الإيحاء بانتصار صوري. كما أنّ الأصابع الأربعة، التي رفعها أردوغان مراراً خلال السنوات الماضية، هي إشارة تعني أنّ لدى الأتراك أربعة ثوابت وطنية، هي شعب واحد، وعلم واحد، ووطن واحد، ودولة واحدة، فحتّى هذا الانتصار الصوري لم يتحقّق.
يشبه هذا الجدل الخاص بإشارة رابعة جدلاً سابقاً اشتعل بسبب صورةٍ للرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي خلال حضوره قمّة حلف شمال الأطلسي (ناتو)، التي عُقدت في ليتوانيا (يوليو/ تموز 2023)، إذ ظهر زيلينسكي وحيداً في أثناء التقاط الصورة التذكارية للرؤساء المشاركين في القمّة وزوجاتهم. نشر بعضهم هذه الصورة ساخرين من زيلينسكي، ومنطلقين منها إلى نظريات سياسية جبّارة، وضعوها اعتماداً على تلك الصورة، من قبيل أنّ حلف الناتو تخلّى عن أوكرانيا التي تقف وحيدةً في مواجهة روسيا، وأنّ نتيجة قمّة الحلف لم تُرضِ الرئيس الأوكراني، ولذلك ظهر غاضباً في الصورة. وبغضّ النظر عن أن زوجة زيلينسكي كانت واقفةً في جواره مباشرة، وأنّه لم يكن وحيداً كما ادّعى مُروّجو الصورة، إلّا أنّنا لو افترضنا أنّه كان وحيداً، فهل تُلغي هذه الصورة حقيقةَ الدعم الذي حصلت عليه أوكرانيا طوال السنوات الماضية من الغرب؟... لقد حصلت على عشرات مليارات الدولارات، في صورة أموال وأسلحة وتدريبات ودعم استخباراتي ولوجستي وإنساني، لأنّ الغرب مهتمّ بألّا تسقط أوكرانيا، وبأنْ تظل روسيا منشغلةً وغارقةً في هذه الحرب أطول فترة ممكنة، وذلك بهدف استنزافها وإشغالها عن إشعال أيّ جبهات أخرى في أوروبا أو الشرق الأوسط أو آسيا. وبالفعل، تُخبرنا الأرقام أنّ كييف حصلت على دعم غير مسبوق. وفي هذه القمّة تحديداً، تعهّد أعضاء حلف شمال الأطلسي لأوكرانيا بتقديم ضمانات أمنية جديدة لتعزيز دفاعاتها أمام روسيا، وتدفّقت أسلحةٌ غربيةٌ جديدةٌ على كييف، استخدمتها في غزو الأراضي الروسية نفسها، وفي قصف مواقعَ عسكرية لم تكن تصل إليها مسبقاً. وفي إبريل/ نيسان الماضي، أقرّ مجلس النواب الأميركي قراراً واحداً فقط؛ مساعدات لكييف بقيمة 61 مليار دولار، فلنا أن نتخيّل حجم باقي المساعدات منذ اندلاع الحرب في فبراير/ شباط 2022.
تُذكِّرنا إذاً هاتان الواقعتان، فيما يتعلّق بكلٍّ من تركيا وأوكرانيا، بالتحدّيات التي تُسبّبها مواقع التواصل الاجتماعي، وتحديداً فيما يتعلّق بتجميد لحظة واحدة من الزمن، ونشرها، والانطلاق منها إلى صياغة نظريّات وفرضيّات وتحليلات لا أساس لها في أرض الواقع، خاصّة أنّ عديدين من الصحافيين والمذيعين ووسائل الإعلام وقادة الرأي وقعوا (وما زالوا يقعون) في فخّ هذه الأخبار الزائفة، وهو ما يُصعّب مهمّةَ مواجهتها، فإذا كان الصحافيون، الذين من المفترض أن يُفنّدوا مثل تلك الأكاذيب، قد وقعوا ضحية لها، فماذا نتوقّع من الجمهور العادي، الذي لا يمتلك أدوات (ومهارات) التحقّق من صحّة المعلومات؟

(كاتب مصري)

تصدّر الإسلاميين في الأردن لا يُغيّر الموازين

محمود الريماوي

ما إن انتهى يوم الانتخابات النيابية الأردنية غير الطويل (نصف يوم في الواقع)، حتّى بدأت النتائج تظهر مع منتصف الليل تباعاً، في المواقع الإخبارية. مرّ هذا الاستحقاق بصورة سلسة، وبقدر قليل من المشكلات، حتّى إنّ النتائج أُعلنت قبل الموعد المُقرّر، وفي بعض المراكز الانتخابية في العاصمة لم يعانِ الموظّفون القائمون على العملية من ضغوط في عملهم، إذ كان عدد المقترعين أقلّ من المتوقّع قياساً إلى الآمال التي أثارتها جهات عدّة، تضمّ مُترشّحين وأحزاباً ومنابرَ إعلامية حكومية وخاصّة والهيئة المستقلّة للانتخابات. ارتفعت نسبة التصويت إلى زيادة 2,5% عن انتخابات عام 2020، ووصلت هذه المرّة إلى 32,25%، وكانت نسب الاقتراع المنخفضة من نصيب العاصمة عمّان والزرقاء، وهما مدينتان بكثافةٍ سكّانيةٍ عاليةٍ، وتضمّان مختلف شرائح المجتمع. فيما ارتفعت النسبة إلى أكثر من 60% في مدينتي الكرك ومعان (جنوب)، وبعض مناطق البادية، بالرغم من أنّ الأحوال الاقتصادية في المدينتَين، وفي مناطق البادية، ليست ممتازةً، غير أنّ أبناء المدن الكبيرة يستشعرون صعوبة الأوضاع بصورة أكبر بالنظر إلى طبيعة الحياة المدينية ومتطلّباتها وأكلافها، وهو ما صرف الأنظار عن الانتخابات. وعدا عن ذلك، فإنّ نسبةً كبيرةً من الجمهور في العاصمة وفي الزرقاء لم تكن في مزاج انتخابي أبداً، بسبب إرثٍ طويلٍ من إخفاقات مجلس النواب، ومن التقييد الرسمي للعملية الانتخابية، وبالذات خلال فترة اعتماد قانون «الصوت الواحد»، فضلاً عن تقييد الأحزاب وشيطنتها، وهو ما ترك آثاراً غائرةً في الوعي الاجتماعي العام. وفي النتائج، كان فوز جبهة العمل الإسلامي بأعلى عدد من المقاعد (31 مقعداً) متوقّعاً، فالجبهة حسنة التنظيم، وتدمج الدعوي بالاجتماعي بالسياسي، وقد تماشت مع مزاج الناس الناقم على حرب الإبادة في غزّة، والمُؤيّد للمقاومة، رغم الإدراك أنّ المقاومة لا يمكنها وضع حدّ للحرب، وبالذات للمجازر اليومية. وقد جاءت عملية السائق الأردني الشهيد ماهر الجازي، ضدّ جنود إسرائيليين في معبر الكرامة، لكي تشحن الناس الذين كانوا ينتظرون موقفاً صلباً كهذا، وكي تحُسّن (بين المُترشّحين) فرص نجاح رافعي راية الصمود في وجه الاحتلال. وهو ما حدث، فنال الحزب الإسلامي أصواتاً عاليةً في صفوف البدو والعشائر، إضافة إلى الأصوات التي تحصّل عليها في المدن. وليس معلوماً إن كانت فرصه (وفرص غيره) سوف تزيد أو تقلّ لو أنّ نسبة التصويت ارتفعت إلى 40% مثلاً، كما كان مأمولاً، غير أنّ التمثيل النيابي سيكون أوفى وأكثر إقناعاً حينها. وإلى جانب هذا الحزب، فازت أحزابٌ جديدةٌ بنسبة عالية من الأصوات، وبعدد كبير من المقاعد، وهي تدخل البرلمان للمرّة الأولى. وتفسير ذلك أنّ هذه الانتخابات شهدت تدافعاً بين قوى اجتماعية، فإلى جانب المستنكفين والعازفين عن الاقتراع، هناك من تحشّدوا واندفعوا واستنفروا للتصويت بطريقة منظّمة لأحزاب جديدة في المشهد، وإلى جانب قناعات المُقترعين ورؤاهم السياسية، تلعب الاعتبارات العائلية والمناطقية والروابط المهنية والوظيفية والمطامح الشخصية والتحالفات دوراً في رسم المشهد، وفي توجيه الحَراك الانتخابي. وفي الحصيلة، يحمل هذا المجلس جديداً في وجوهه، وفي القوى التي يمثّلها. ولئن تصدّر حزب جبهة العمل التقارير والأنباء عن فوزه بأكبر عدد من المقاعد فإنّ ثمّة أحزاباً تقترب منه في حجم تمثيلها، ومنها على سبيل المثال حزب الميثاق الوطني، الذي نشأ قبل عام ونصف العام فقط. وقد كان لافتاً إعلان رئيس الهيئة المستقلّة للانتخابات أنّ 104 حزبيين وصلوا إلى مقاعد البرلمان من أصل 138 نائباً، ومن الواضح أنّ أكثر من نصف هؤلاء الفائزين ينتمون إلى الأحزاب الجديدة، وفي وسعهم تشكيل كتلة كبيرة متجانسة. ويسترعي الانتباه أنّ التيّارات اليسارية والقومية بمختلف تلويناتها لم تصل إلى البرلمان، باستثناء عددٍ ضئيل من شخصيات مستقلّة، قد تكون قريبة من اليسار (!) وقد لوحظ في هذه الانتخابات أنّ الحزب الشيوعي الأردني (من أقدم الأحزاب) قد أبلى بلاءً حسناً في هذه الانتخابات، إلى درجة أنّه أزاح حزب جبهة العمل الإسلامي عن التصدّر في إحدى الدوائر الانتخابية الخاصّة ببدو الوسط، وحلّ في محلّه، لكنّه لم يفز (للأسف) بأيّ مقعد، إذ إنّ العتبة (الحدّ الأدنى للفوز) مرتفعةٌ وتمثل 7,5% في الانتخابات المحلّية (الخاصّة بكلّ منطقة)، فيما لم يحالف الحظّ التيّار الديمقراطي، الذي يضمّ يساراً جديداً واجتماعياً، وقد جاءت حصّته من الأصوات تاليةً لحصّة الحزب الشيوعي، وهذا يعرف عامّة الناس اسمه على الأقلّ، بينما فاز نائب وحيد عن تيّار مدني ديمقراطي، فيما فاز حزب العمّال بمقعدين، وهو حزبٌ ينشط في مجال السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية لشرائح الفقراء، من عمّال وطلبة جامعيين وجمهرة الموظفين ذوي الرواتب المتدنّية. وعليه، لن يفسح تصدّر حزب جبهة العمل النتائج المجال أمامه بالضرورة لـ«توجيه» البرلمان، ولسنّ التشريعات ولمراقبة الأداء الحكومي، فضلاً عن التأثير الملموس في السياسات العامّة الاساسية، وذلك لافتقاده شركاءَ وحلفاءَ، الّلهم إلّا إذا نجح في نسج علاقات عمل مع مستقلّين، علماً أنّ الحزب لأنّه محافظٌ يصطدم بمعارضة جهاتٍ وقوى اجتماعيةٍ في النظرة إلى حقوق النساء مثلاً، وإلى الأنشطة الثقافية والفنّية وسواها، وهو ما يتطلّب منه إبداء مرونة أكبر واحترام التنوّع الثقافي في المجتمع.
ويبقى التساؤل هنا عن الجديد الذي ظهر في هذه الانتخابات، فهناك ما هو جديد حقّاً يتمثّل في الحضور الحزبي، إذ تقف أحزابٌ جديدةٌ أمام امتحان الجِدّية والجدوى، وإذا ما كانت تصغي لنبْض الناس واحتياجاتهم الفعلية، وهناك مشاركة نسائية (27 نائبة) بحجم يفوق التمثيل النسائي في سائر البرلمانات العربية، إضافة إلى تمثيل فئة الشبّان، غير أنّ هذه الحيثيات تبقى في إطار الشكل، إلى أن تثبت هذه المُستجدّات أنّها تحمل جديداً على صعيد الدور الفعلي في صوغ تشريعات متطوّرة، وفي المشاركة في رسم سياسات أقرب إلى خيارات الجمهور العريض.

(كاتب من الأردن)

> تقف أحزابٌ جديدةٌ أمام امتحان الجِدّية والجدوى، وإذا ما كانت تصغي لنبض الناس واحتياجاتهم الفعلية

كاريكاتير

سعد المهندي

قيس سعيد يحرق سفنه كلّها

محمد خليل برعومي

نجح الرئيس التونسي قيس سعيّد في تحويل القضاء من سلطة إلى وظيفة، وفي استعماله وفق ما تقتضيه أجندته السياسية للبقاء في السلطة والتضييق على معارضيه، لتكون التعليمات الموجّه الرئيس في إصدار الأحكام، بعيداً عن مفاهيم العدالة والنزاهة والاستقلالية وقيمها. بعد انقلاب قيس سعيّد (25 يوليو/ تمّوز 2021) أعلن توليه صلاحيات رئيس النيابة العمومية، وقام بحلّ الهيئات القضائية، وأعفى قضاة تعسّفياً، وأصدر دستوراً يُكرّس تبعية القضاء للسلطة التنفيذية. ومن أجل إنجاح هذا التحوّل في دور المؤسّسة القضائية مؤسّسة تابعة لسلطة القصر إجرائياً، أصدر سعيّد المرسوم عدد 11 لسنة 2022، معلناً حلّ المجلس الأعلى للقضاء في 12 فبراير/ شباط 2022، الذي ينصّ على إنشاء هيئة بديلة تسمّى المجلس الأعلى المؤقّت للقضاء. ثمّ عزل أكثر من 50 قاضياً في يونيو/ حزيران 2022، من دون الاستجابة لقرارات المحكمة الإدارية، التي تفيد بضرورة عودتهم لمهامّهم.
في 23 يناير/ كانون الثاني 2023، قدّم 37 قاضياً (من بين من عُزلوا) شكاوى جنائية ضدّ وزيرة العدل لعدم امتثالها لقرار المحكمة الإدارية، من دون أن يُحرز الملفّ أي تقدُّمٍ إلى الآن. إثر ذلك، وبعد الاستفتاء على الدستور الجديد في 25 يوليو/ تموز 2022، تعزّزت صلاحيات الرئيس في منحى المراسيم المنشورة منذ ذلك التاريخ بشكل مكّنه من إحكام قبضته على تشكيلة المجلس الأعلى المؤقّت للقضاء، ومنحه الحقّ في إعفاء القضاة متى أراد ذلك. واستعمل الرئيس التونسي (عبر وزيرة العدل) أدوات الدولة كلّها لترهيب القضاة، وتفتيت هياكلهم، وتحويلهم أدواتٍ للنظام، وناطقي أحكام جائرة وجاهزة، سواء ضدّ زملائهم أو ضدّ المعارضين والحقوقيين والصحافيين.
لتبرز مُجدّداً أهمّية رهان قيس سعيّد على تدجين القضاء، خلال هذه الأيام التي تسبق انتخابات الرئاسة المزمع عقدها في 6 أكتوبر المقبل، إذ لم تتوانَ الوظيفة القضائية عن ملاحقة المُترشّحين الجدّيين للرئاسية كلّهم، والمنافسين المفترَضين لسعيّد. ورغم قرارات المحكمة الإدارية المشرّفة مُجدّداً، والمنصفة لعدد من المُترشّحين الذين تظلّموا من إسقاط هيئة الانتخابات ترشيحاتهم، وصدور أحكام باتّة في عودتهم إلى السباق، فإنّ هيئة انتخابات الرئيس رفضت تطبيق القرارات، ولجأت إلى قضاء التعليمات، ليستكمل ضغوطه وملاحقاته في حقّ المُترشّحين، الذين تحوّلوا متّهمين بعشرات القضايا والجرائم، وجرمهم الأكبر محاولة إزاحة الزعيم الشعبي، والناطق باسم الأمة التونسية، والمفوّض منها بالحكم وحماية السيادة الوطنية إلى أجل إتمام مهام التطهير ومحاربة الفساد، كما يدّعي!
طاولت الملاحقات المُترشحين عماد الدايمي، ومنذر الزنايدي، وعبد اللطيف المكّي، والصافي سعيد، ومراد بن مسعود، وآخرين، ورغم نجاح هيئة انتخابات الرئيس في مهمّة إزاحتهم واستبعادهم من المنافسة، فإنّ ما يطال المُترشّح العياشي الزمّال من مظالم قضائية، بعد إعلان اسمه رسمياً ضمن المُترشّحين الرسميين للرئاسة التونسية، لا يمكن لعقل أن يتخيله، ولا لشاهد أن يصفه. فبعد أن أفلت الزمّال من فخاخ هيئة الانتخابات وقع في قبضة القضاء والتهم المُفبرَكة، ليجد نفسه متّهماً بعشرات القضايا، حسب ما أعلنته هيئة دفاعه، وعوض أن يخوض حملته الانتخابية بين أنصاره وفريق حملته، يجد نفسه معتقلاً في سجون غريمه. استطاع سعيّد إرساء وظيفة قضائية همّشت أدوار السلطة القضائية التي تسعى خلف العدالة، ومن ثمّ يتم اللجوء إلى هذه الوظيفة لتقويض الأحكام التي لا ترضي رأس السلطة، أو لاستتباعها بقضايا مُفتَعلة، مثلاً ضدّ المُعارضين أو المُرشّحين، الهدف منها الإنهاك والمحاصرة والتشفّي.
تستعدّ تونس للانتخابات بعد أسابيع قليلة في غياب كلّي لمناخ انتخابي سليم، أو حدّ أدنى من الديمقراطية والحرّية والمساواة بين المُترشّحين، وسط حملات اعتقال جديدة شملت قيادات مركزية وجهوية لحركة النهضة، يبدو أنّها لدفع الحركة لتجنّب المشاركة أو الخوض في الشأن الانتخابي من قريب أو من بعيد، وفي ظلّ استبعاد هيئة الانتخابات عدداً من الصحافيين من المتابعة الإعلامية، بسبب مواقفهم من بعض إجراءات الهيئة، وسحب اعتماد عدد من الجمعيات، التي شاركت على مرّ المناسبات الانتخابية السابقة خلال عشرية الثورة في عمليات الرقابة يوم الاقتراع، من أجل مواقفها أو بياناتها المُندّدة بمضي الهيئة في تنظيم الانتخابات.
واضح أنّ سعيّد يخوض معركته المصيرية للبقاء في الكرسي، مستعملاً أوراقه وأدوات السلطة كلّها من دون مواربة أو خجل، حتّى إنّه لم يترك منافساً له حرّاً طليقاً إلّا المُترشّح زهير المغراوي، الذي كان أحد أكثر داعميه أهمّية في خطوات الانقلاب كلّها، ولم يتردّد في تغيير جُلّ وزراء حكومته ومسؤولي المحافظات خلال الزمن الانتخابي، المفترض (عُرفاً وقانوناً) أن تقف فيه الإدارة على الحياد، وتصرّف الأعمال إلى حين إتمام العملية الانتخابية.

(كاتب تونسي)

> تستعدّ تونس للانتخابات الرئاسية في غياب مناخ انتخابي سليم، أو حدّ أدنى من المساواة بين المُترشّحين

مصياف... إعلان إسرائيلي لإنهاء نفوذ إيران في سورية

يمان دابقي

كانت الضربات الإسرائيلية في سورية ولبنان، لسنواتٍ، محلَّ جدلٍ ونقاشٍ داخل الأوساط الإعلامية والبحثية العربية، ولطالما عُقِدت ندوات وفعاليات عن جدوى الغارات الإسرائيلية في سورية على مواقعَ للنظام السوري، أو على مراكزَ ومقرّاتٍ تابعةٍ لإيران. إذ لم تمنع تلك الضرباتُ كلّها إيرانَ من إرسال ما تريد من عتادٍ وأسلحةٍ لحزب الله، ذراعها في الضاحية الجنوبية، وفي الوقت نفسه لم تأتِ أُكُلها في انفكاك العلاقة بين النظام السوري وإيران، بل إن ما جرى منذ 2017، مع ارتفاع وتيرة الغارات الإسرائيلية إلى 400 غارة، هو تعزيز إيران نفوذها في سورية، وإيجاد طرق بديلة من الطريق البرّي، الذي يصل إيران بلبنان عبر سورية والعراق، بل إنّ طهران في العامَين الماضيَين بدأت تستخدم طرقاً بحريّةً عبر ميناء اللاذقية لتهريب أسلحة، إذا ما تعذّر عليها الطريق البرّي، وفي خطوة مُتقدّمة، أنشأت مراكز تخزين وتصنيع وتطوير لأنواع معينّة من الأسلحة في سورية بريف حمص، وريفَي حماه وحلب ودرعا، وهي في الغالب كانت مقارّ وثكناتٍ عسكريةً تابعةً للنظام للسوري، استولت عليها عن طريق الحرس الثوري الإيراني، وحوّلتها مراكزَ تطوير وتصنيع أسلحة متطوّرة كرؤوس للصواريخ البالستية والمُسيَّرات، وقنابل ذكية، وغيرها كثير من الأسلحة التي تتباهى بها إيران في مناسبات الردّ الإعلامي على إسرائيل.
بيد أنّ ذلك كلّه بدأ يسقط أو يتغيّر مع انطلاق العدوان الإسرائيلي على غزّة، فبدأ الغموض يختفي تدريجياً من فحوى الغارات الإسرائيلية على الأهداف التابعة لإيران في سورية ولبنان، وانتقلت من مستوىً غير مُعلَن إلى مُعلَنٍ ومباشر، ودخلت في مراحلَ سريعة من استهدافِ مراكزَ وهمية إلى استهداف مراكزَ حيوية واغتيال شخصياتٍ وقنصلياتٍ، وقياداتٍ ومستشارين في العمق التامّ لسورية ولبنان، حتّى وصل الأمر إلى تنفيذ إنزال برّي، للمرّة الأولى، ترافق مع أعنفِ غارةٍ جويّةٍ إسرائيليةٍ ونوعيةٍ على مركز البحوث العلمية في مصياف بريف حماه، في التاسع من الشهر الجاري (سبتمبر/أيلول)، أدّت إلى تدمير سلسلة مواقعَ مهمّةٍ ممتدّةٍ بين طريق مصياف ووادي العيون، والمناطق المحيطة بهما، في عملية احتفل بها الإعلام الإسرائيلي بشكل مُبالغ فيه، في إشارة إلى أهمّية التعبئة الداخلية الإسرائيلية بعد سلسلة الإخفاقات في حرب غزّة، وتعطيل مسار المفاوضات مع حركة حماس.
أهمّية الضربة إسرائيلية على مصياف أخيراً ليست في حزمة الأهداف التي تناولتها الرواية الإسرائيلية لتدمير «القدس المُقدّس لإيران في سورية» أو حتّى لاعتقال عنصرَين أو أربعة من قياديي إيران عن طريق عملية الإنزال (نفت طهران هذا)، ولا حتّى في تعمية النظام السوري وتخاذله أو تورّطه في تقديم إحداثيات لإسرائيل (؟)، ولا روسيا التي لديها خطّ تنسيق قديم ودائم مع بنيامين نتنياهو في هندسة الضربات على نفوذ إيران، بما يتناسب مع مصالحها في سورية، بل الأهمّية تأتي في التوقيت والسياق والظرف الدولي الذي جاءت فيه الضربة، التي ينظر لها على أنّها إعلان صريح لبدء إنهاء النفوذ الإيراني العسكري في سورية بعد ضمان إسرائيل فقدان طهران مقوّمات الردع الاستراتيجي كلّها، والردّ عليها، وهو ما جاءت ترجمته على لسان علي خامنئي أخيراً، في سلسلة تغريدات أكّد فيها على عدوّه الأول والقريب في الجبهة «اليزيدية ضدّ الحسينية»، وصولاً إلى اعترافه بإمكانية التراجع عن الردّ في الشقّين العسكري والميداني على إسرائيل نوعاً من التكتيك المرحلي. يُضاف إليه أنّ إسرائيل خلال عام من عدوانها على غزّة اختبرت فيها أوراق إيران كلّها، والبداية كانت من سقوط طائرة الرئيس السابق إبراهيم رئيسي، واستهداف أكثر قياديي إيران أهمّية في سورية ولبنان، وقصف قنصليتها في دمشق، والرجل الثاني لذراعها (حزب الله) فؤاد شُكر، وصولاً لاغتيال ضيفها إسماعيل هنيّة، وقياس ذلك كلّه إلى تفاعل ذراعها في لبنان (حزب الله) مع مستويات الردّ والردّ المُضادّ في الجبهة الشمالية مع إسرائيل.
ما سبق من تطوّرات كان الأكثر وضوحاً في تاريخ الصراع أو العلاقة بين إسرائيل وإيران، استغلّت فيه إسرائيل الظرف الدولي، والمتغيّرات التي دخلت المنطقة، لتُوظّفها في معركة مصيرية وجودية أصبحت بالنسبة لحكومة نتنياهو ضمن معادلة جديدة؛ إمّا الفوز بكلّ شيء أو خسارة كلّ شيء دفعةً واحدةً، والمُتتبّع مسار الحرب في غزّة يلحظ تماماً أنّ نتنياهو يمضي في مسار أحادي، ومتناقض (بعض الشيء) مع تطلّعات الإدارة الأميركية المترهّلة، بل إن نتنياهو يستغلّ الساعات الأخيرة لهذه الإدارة لمنع إحداث تقدّم في الملفّ النووي بين إيران والولايات المتّحدة، ولتعظيم الأعباء في منطقة الشرق الأوسط على كاهل الإدارة الأميركية المقبلة. لأجل ذلك تراه دائماً يُعطّل مسار المفاوضات مع «حماس» تارة عبر ذرائعَ واهيةٍ و شروطٍ جديدةٍ، وتارة أخرى يفتح ملفّ الضفّة الغربية، وأخيراً يحاول وضع إيران قبالة خيارَين؛ إمّا الانجرار إلى حرب شاملة في الساحتَين السورية واللبنانية، أو رضوخها لإنهاء كامل نفوذها العسكري في سورية، وإنهاء كامل مُهدّداتها لأمن إسرائيل، وبذلك، وفق الرؤية الإسرائيلية، تنكفئ إيران إلى الداخل من دون أظفار، بشكل يسمح لإسرائيل، وللإدارة الأميركية القادمة، برسم جديد للمنطقة، وبقبول إيران بوضع جديد وبشروط مناسبة لصفقة نووية من دون المستوى الخطير على إسرائيل. حتّى الآن (في الأقلّ)، إيران الخامنئي ماضية في هذا الخيار؛ أي التضحية بنفوذها العسكري في سورية أو إيصاله مرحلةَ انعدام الخطر على إسرائيل، في مقابل حفاظها على ذراعها في لبنان، وتجنّبها ضربةً عسكريةً قويةً داخل أراضيها، أو استهداف مفاعلاتها النووية، وإلّا لا يوجد أيُّ تفسير آخرَ لتغريدات خامنئي عن تحويل بوصلة الحرب من إسرائيل إلى الجبهة «اليزيدية»، ولا يوجد أيُّ مبرّر لعدم ردّها على اغتيال إسماعيل هنيّة، أو قنصليتها في دمشق، وأخيراً، على خسارتها أهمّ مركز لتصنيع السلاح في مصياف عملت على تطويره منذ العام 2018، وضمّت له مراكزَ تابعةً له مخصّصة لتصنيع أسلحة كيمائية.
إيران، ورغم هذه الخسارة المُهمّة ذهبت عبر إعلامها إلى التقليل من أثرها، بل أنكرت أن يكون المركز تابعاً لها أو يوجد فيه عناصر ومستشارون إيرانيون، وهذا بات مفهوماً عند المتابعين في أنّ إيران تتبنّى الإنكار لعدم رغبتها في الردّ على إسرائيل، وهو في الوقت نفسه امتثالها للمعادلة المفروضة عليها (الحرب الشاملة أو التضحية في النفوذ)، سيّما أنّ ضربة مصياف جاءت بالتنسيق بين إسرائيل والإدارة الأميركية (وبموافقة الأخيرة)، وفق موقع إكسيوس، الذي أكّد أيضاً أنّ إسرائيل كانت عازمةً في مرّتَين سابقتَين على استهداف هذا المركز، الذي تراقبه منذ خمسة أعوام. من هنا جاء السؤال الأكثر أهمّية: لماذا الآن والمركز كان تحت المراقبة ولم يقصف سابقاً؟... هذا بالضبط كان أكثر ما في الضربة أهمّية لو علمنا أنّها ارتبطت في سياق إقليمي دولي متعلّق بأهداف نتنياهو في مسار عدوانه على غزّة، وتوسيعه نطاق الحرب في ساحاتٍ عدّة، وعلى ما يبدو ما فشل فيه في غزّة يريد انتزاعه في سورية أو لبنان، والجبهتان كلتاهما تخضعان لاعتبارات خاصّة في نظر نتنياهو، مع أهمّية الإشارة إلى التداخل بينهما، فهل ينجح نتنياهو في أن ينتزع من إيران ما عجز عن انتزاعه من الفلسطينيين؟... كلّ شيء واردٍ. لكن، لا يمكن الجزم به أيضاً، فرغم ما سبق كلّه، من غير السهل أن نسلّم بقبول إيران خسارة نفوذها في سورية ولبنان، وهذا يحتاج للوقوف عنده، للتفريق بين ما يمكن أن تقبل خسارته، وبين ما لا يمكن، ونحن في الأقلّ نعلم أنّ ما يهمّها بالدرجة الأولى حفاظها على المكتسبات الاقتصادية والسياسية، وما نزعته من النظام السوري من اتّفاقيات في مجالات الطاقة والنفط والزراعة والسياحة الدينية والتعليم والاتصالات والإعمار، إلى جانب 50 مليار دولار، ورقة الابتزاز الأكثر أهمّية، التي تبتزّ بها النظام السوري.
هذه الأهداف كلّها أكثر أهمّية لديها من مليشياتٍ عابرةٍ للحدود، أو مراكزَ عسكرية ومصانع تسليح لديها، منها في لبنان وإيران أكثر بكثير، فإذا كانت هذه هي الصفقة الرابحة، فإنّ ضربةَ مصياف ستكون بداية لإنهاء النفوذ العسكري الإيراني ضمن صفقة غير مُعلَنة مع إسرائيل والولايات المتّحدة في المديَين القريب والمتوسّط، وستظهر النتائج بعد أن تضع حرب غزّة أوزارها، ستعقبها مرحلةُ التسويات الإقليمية والصفقات، التي ستكون على حساب شعوب المنطقة ومقدراتها.

(كاتب سوري)

> ضربة مصياف إعلان بدء إنهاء النفوذ الإيراني العسكري في سورية بعد ضمان إسرائيل فقدان طهران مقوّمات الردع الاستراتيجي

التعايش الصعب في فرنسا

بشير البكر

تدخل فرنسا تجربةً من التعايش الصعب بين الرئيس إيمانويل ماكرون ورئيس الحكومة الجديد ميشيل بارنييه، فالرجلان يختلفان في السنّ والتوجّه السياسي ونظام الحكم وإدارة الدولة. الأوّل أصغر رئيس دولة في تاريخ فرنسا، والثاني أكبر رئيس وزراء في تاريخ الجمهورية الخامسة، التي أسّسها الجنرال ديغول عام 1958. ماكرون ذو ماضٍ يساري، بدأ حياته السياسية عضواً في الحزب الاشتراكي، ومن ثمّ تطوّر ليصبح ليبرالياً بعد أن عمل في قطاع المصارف والأعمال مستشاراً لدى بنك روتشيلد. أمّا بارنييه فهو شخصية سياسية مخضرمة من الطراز الكلاسيكي، خرّيج المدرسة العُليا للتجارة، ينحدر من اليمين التقليدي ببعده الاجتماعي، ولديه تجربة في الحكم في فرنسا وأوروبا تمتدّ 40 عاماً، صنعت «بروفايله» رجلَ دولةٍ مهنياً يجمع بين السياسة والاقتصاد، جادّاً ونزيهاً وصبوراً ومحاوراً، يتقن العمل داخل الفريق.
ليس خلاف السنّ تفصيلاً هنا، لكنّه لا يتعلّق بنظرية صراع الأجيال، بل بنظرة كلّ جيل إلى الآخر، وخاصّة جيل الشباب، الذي يعدّ نفسه متجاوزاً (ومتقدّماً على) ساسة الماضي. وقد درجت خلال آخر عقد نظريةُ انتقال السلطة إلى الأجيال الشابة، التي كان وصول ماكرون إلى الرئاسة عام 2017 (وهو في سنّ 39) أحد أبرز تجلّياتها، وكان قراره تعيين غابريال أتال رئيساً للوزراء، في سنّ 35 عاماً، ترجمةً لهذه الفلسفة، التي ثبت أنّها قاصرة، عندما أقصت الحرسَ القديم وحسبته على الماضي، وبذلك تخلّت عن الخبرة في إدارة الدولة بمفهومها التقليدي، وخاصّة دورها في الخدمات الأساسية كالصحّة والتعليم والدفاع.
ومن هنا، يُعدُّ قرار ماكرون تعيين بارنييه، بعد بحث طوال شهرَين عن رئيس حكومة يتجاوز المرحلة، خلطاً للأوراق بالرجوع إلى رجالات الماضي البعيد، واختيار السياسي الوحيد الباقي من النسخة الديغولية لليمين، التي تتمتّع بمواصفاتٍ سياسيةٍ لم تعد دارجةً لدى ساسة اليوم، وخصوصاً فيما يتعلّق بخيارات السياسة الخارجية ذات الطابع الاستقلالي عن الولايات، وتعزيز البناء الأوروبي، والموقف المتوازن من الشرق الأوسط، والصراع العربي الإسرائيلي.
لا تبدو مهمّة بارنييه سهلةً: رئيس وزراءٍ في مواجهة رئيسٍ ليبرالي النزعة، وبرلمانٍ منقسم بين ثلاث كتل سياسية كبيرة متنازعة، لا يُشكّل أيٌّ منها أغلبيةً مُطلقةً. وهو في هذه الحالة يحتاج ثقةَ البرلمان ودعمه، كي يحكم، ليس رئيسَ وزراءٍ تقليدياً يتلقّى أوامر من الرئيس، خاصّة أنّه يتمتّع بقوّة الشخصية واستقلاليتها، وسبق أن اختلف مع الرئيس الأسبق جاك شيراك، الذي أقاله من وزارة الخارجية عام 2005، وهو الوحيد الذي لم يتقبّل قرارَ رئيس الدولة في حينه، وندّد به، واعتبره نوعاً من الإعدام.
وبالتالي، تعوّل عليه أوساطٌ واسعةٌ بألّا يعمل وفق رؤية ماكرون، الذي سيجد نفسه مضطرّاً لأن يترك له هامشاً واسعاً من الاستقلالية في الشأن الداخلي. وفي هذه الحالة، سيكون بارنييه أمام امتحان تطبيق برنامجه، الذي قدّمه عام 2022 من أجل الترشّح لرئاسة الدولة، لكنّ حزب الجمهوريون (الذي ينتمي إليه) خذله، واختار بديلاً منه فاليري بيكريس، التي فشلت فشلاً ذريعاً في المنافسة، ولم تتجاوز حتّى عتبة 5%، وشكّل ذلك صدمةً للحزب الذي تفرّق شمله، والتحق تيّارٌ منه بماكرون، وآخر تحالف مع اليمين المُتطرّف، وتمكّن القسم الباقي من أن يستعيد توازنه في آخر انتخابات تشريعية، ويأتي في المرتبة الرابعة من حيث عدد المقاعد في البرلمان.
ولكن هذا لا يعني أنّ هذا التيّار على هوى بارنييه الذي يُغرّد خارج السرب. وتشكّل عودته فرصةً مهمّةً له كي يعمل لتعبيد طريقه نحو الانتخابات الرئاسية المُقبلة (2027) شخصيةً تُشكّل صمّام أمان وسط حالة الانقسام السياسي، وصعود الشعبوية واليمين المُتطرّف.

إيران... داريوس والعراق

بيار عقيقي

إذا أراد أحدٌ تقسيم تاريخ إيران منذ الثورة الإسلامية في عام 1979، فسيجد فصولاً داخليةً ذات أبعاد خارجيةٍ، وخارجيةً ذات أبعاد داخليةٍ، متداخلة زمنياً. غير أنّ المعيار الأساس للحراك الإيراني في الشرق الأوسط، أو «غرب آسيا» بحسب المصطلحات الإيرانية لتلك المنطقة، كان العراق. مع صدّام حسين، لم تتمكّن طهران من اختراق عمق الشرق الأوسط، ومع الأميركيين بعد غزو بغداد في عام 2003، أضحت إيران اللاعبَ الإقليمي الأكثر تأثيراً في الجوار، وبدا وكأن لا حدود لصعودها في مواجهة دول عربية قلقة ومتوجّسة، ودولة تركية تترقّب بحذر مآلات هذا الصعود. لكن، لا شيء يدوم، خصوصاً في الشرق الأوسط.
بالعودة إلى 1990، كانت شاهداً على اجتياح العراق الكويت، وما استُتبع في إحدى ظرفياته، بدعوة أميركية لسورية حافظ الأسد لـ«المشاركة في حرب تحرير الكويت عبر البوابة الشرقية لدمشق». كان الثمن تسليم لبنان لسورية. ظنّ السوريون أنّ في وسعهم الاستمرار ردحاً من الزمن، غير أنّ تحوّلات ثورة 2011 دفعتهم إلى الاستنجاد بالإيرانيين وحزب الله والروس وغيرهم من جنسيات ومليشيات، وصولاً إلى مرحلة بات فيه النظام السوري أشبه بلبنان جديد، مع العلم أنّ نموّ النفوذ السوري في الشرق الأوسط كان عبر البوابة اللبنانية، وبداية انحداره من علٍ كانت من هناك أيضاً.
إيران مسعود بزشكيان تعلم ذلك، وإن لم تتقبّله بعد. لم يكن حديث المُرشد علي خامنئي عن «تراجع تكتيكيٍّ أمام الأعداء» عبثياً. يعلم الرجل أنّ ليس في وسعه الاستناد إلى أحد في لحظة تحوّل كُبرى. نماذج مثل الاتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا لا تزال ماثلةً في تاريخ ليس ببعيد. سعى بزشكيان في زيارته بغداد، الأربعاء الماضي، إلى محاولة تدارك ما يمكن أن يحصل لإيران من البوابة العراقية. من هناك تمدّدوا، ومن هناك سيعودون إنْ أخطأوا الحسابات.
لم ترتبط مسألة النفوذ وتمدّده قطّ بالعديد البشري ولا بالسلاح ولا بالجغرافيا (إلى حدّ ما)، بل بعاملَين أساسَين لا ثالث لهما، قدرة الدولة الساعية إلى النفوذ الإقليمي على مواءمة هذا التطلّع مع حاجات شعبها، وقدرة هذه الدولة على فهم طبيعة اللحظات السياسية حين تَحلُّ، وعلى التصرّف على أساسها، لا وفق قواعدها الخاصّة. البراغماتية أو المرونة أو الواقعية، في مثل تلك الحالات، تبقى أسلم بكثير من التشبّث بموقفٍ سيبدو جهلاً حين يُقرأ بعد سنوات في التاريخ.
إذا كان الإيرانيون حالياً يسعون لتدارك لحظة قد يتحوّلون فيها هدفاً دولياً عبر التراجع بصوت عالٍ من ساحات الشرق الأوسط، فإنّهم فعلاً قد تعلّموا من السلوكات الخاطئة للملك داريوس الثالث، المهزوم في بابل العراقية أمام الإسكندر المقدوني. لم يستوعب داريوس في حينه طموحات المقدونيين، واستخفّ عملياً بجرأة الإسكندر، واستُبيحت بلاد فارس وصولاً حتّى الهند. أمّا في حال نجاح الجناح المُتشدّد في إيران، تحديداً الحرس الثوري، في فرض مشيئته على الحكم السياسي، فلا يعني ذلك سوى انتحار جماعي لثورة قبل مرور نصف قرن على ولادتها.
لا يهمّ ما تحتاجه إيران أو الغرب في تلك اللحظة الشرق أوسطية، لأنّ ما يحتاجه كثيرون في الإقليم والعالم لن يحصلوا عليه. المسألة أعمق من الحاجات الظرفية قياساً إلى عنصرَي التاريخ والجغرافيا السياسية. طبيعة الصراع على الشرق الأوسط لم تهدأ منذ أن تعلّم البشر التجارة ورسموا خطوطاً تجارية لها، ثمّ طوّروها. لاحقاً دخلت القوميات والإثنيّات والدين في خطّ النزاعات في المنطقة، ما زاد من حريقها. المعضلة هنا أنّ الإيرانيين وصلوا إلى المكان الذي وصل إليه داريوس الثالث وصدّام حسين وبشّار الأسد، وما عليهم سوى التصرّف بعكس هؤلاء، سواء في الداخل، حيث يبدأ كلّ شيء، أو في الخارج عبر المدخل العراقي. إنْ لم يفعلوا ذلك، فلن يصعب تخيّل مستقبل إيران.

بين الثورة والسياسة

أنور الهواري

العلاقة بين الثورة والسياسة (سبيلان للتغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي) جدلية مُعقّدة، كلتاهما من نتائج الحداثة، ومن أسبابها في الوقت ذاته. قبل المجتمعات الحديثة، والدولة الحديثة، لم تكنْ ثورةٌ ولم تكنْ سياسةٌ متاحةً كخياراتٍ للفعل العام أو النشاط الجمعي للمجتمعات، كانت الثورة (قبل الحداثة) فتنةً وخروجاً على السلطان الشرعي تستوجب الردّ عليها بالسحق الكامل، وكانت السياسة حقّاً للحكّام ومن حولهم من الطبقات، ثمّ قاد التحديث، الذي قادته الديكتاتوريات المتنوّرة في أوروبا إلى الثورات في بريطانيا القرن السابع عشر، ثمّ أميركا وفرنسا في القرن الثامن عشر، ثمّ كان القرن التاسع عشر رهين الاستعمار وما استتبعه من مقاومة، ثمّ جاء القرن العشرون مُفتتَحاً بالثورتَين الروسيتَين (فبراير/ شباط وأكتوبر/ تشرين الأول 1917)، ثمّ عند منتصفه جرى تعميم الفعل الثوري مُقترناً بتفكيك الاستعمار، هذا المدّ الثوري أنجَز أمرَين مهمَّين؛ أوقف تقديس السلطة وأسقط حصانتها، وأتاح للشعوب حقّ اختيارها ومراقبتها ونقدها ومحاسبتها ومحاكمتها، بل وعزلها، فأصبحت السيادة للشعوب بعدما كانت أبد الدهر للحكّام، ثمّ أتاحت للشعوب حقّ العمل السياسي والنضال السلمي للتغيير الاجتماعي والاقتصادي، وكان ذلك حكراً على أولي الأمر، ومن حولهم، من أقلّية من أهل الحلّ والعقد.

أتاحت الثورة السياسة لعامّة الناس، فلولا الثورة لم تكن السياسة نشاطاً مشروعاً مُباحاً لعامّة الناس، دفع كبار ملوك أوروبا ثمناً باهظاً اضطرهم (بالتدريج) للتسليم بحقّ الشعب في مزاولة أنشطة السياسة والحكم والإدارة العامة. عند منتصف القرن السابع عشر، اجتُزَّ رأس ملك بريطانيا، وعند خاتمة القرن الثامن عشر قُطِعت رقبة ملك فرنسا، وبين قطع رأسَي الملكَين ما يقرب من قرن ونصف القرن كانت مقدار ما سبقت به بريطانيا خطى فرنسا في مضمار التطوّر الديمقراطي. كانت بريطانيا الأسبق في التحوّل الديمقراطي، وترتب على هذا السبق أن كانت الأسبق في التحوّل نحو المجتمع الصناعي وما استتبعه من تغيير هائل، سواء في بنية المجتمع أو الاقتصاد أو الثقافة أو السياسة، أو في مكانة بريطانيا ووزنها في أوروبا، ثمّ في العالم كلّه، حتّى منتصف القرن العشرين.

أدخلت الثورة عامّة الناس في مركز الفعل السياسي المُؤثّر والفعّال، ثمّ السياسة ضمنت اعتدال الميزان، إذ كفلت السياسةُ للسلطة التي اختارها الشعب حقوقَ احتكار القوّة الشرعية، وبسط كلمة القانون على الجميع من دون تمييز ولا استثناء، كما خوّلتها حقّ اتخاذ التدابير الدستورية والقانونية كافّة، التي تكفل حفظ النظام العام، وانتظام مرافق الحياة، وانصياع الخاصّة قبل العامّة للدستور والقانون، لا يكفي أن تُتاح السياسة للعامّة، إنّما يلزم أن يقترن ذلك بضوابط وأنظمة صارمة، حتّى لا تكون إتاحة السياسة مُقدّمةً لإباحة الفوضى، ثمّ اختلال النظام، ثمّ سقوط القانون، ثمّ الانزلاق نحو المجهول. نجحت أوروبا (ومن سار في دربها) في إنجاز منظومات عملية مستقرّة لمزاولة السياسة والتغيير والتداول على السلطة، بما يغني عن الحاجة إلى ثورات جديدة، وبما يحمي من الانجرار صوب الفوضى، بين الثورة والفوضى مساحات غير محدودة من تنفيس الغضب العام بصورة سلمية آمنة بدءاً من حرّيات الكتابة والتعبير، إلى حرّيات التظاهر والاحتجاج والإضراب السلمي، إلى مزاولة التعبير، ثمّ التغيير عبر الاحتكام إلى صناديق الانتخاب والاستفتاء العام.

في مصر والشرق العربي والشام وشمال أفريقيا، لم نكن بعيدين من التطوّر الرأسمالي الوليد في أوروبا القرن الثامن عشر، عرفنا رأسماليات ناشئة اقترنت بضعف السلطات المحلّية صاحبة الحكم الفعلي، مع ضعف السلطة ذات السيادة العُليا في المركز الإمبراطوري في إسطنبول، وكان نموذجها ثورات المصريين (الفقهاء والتجّار والصنّاع وأهل الحواضر والمدن) على مدار النصف الثاني من القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، التي اختتمت بعزل والٍ غير مرغوب وتولية والٍ جديد (محمّد علي باشا)، وقد استجابت السياسة الإمبراطورية في إسطنبول لإرادة الطبقات الحضرية الثائرة في القاهرة.

صحيح أن محمّد علي باشا سحق الحالة الثورية الشعبية، وأسّس ديكتاتوريةً جديدةً، لكنّه دشّن الثورة من أعلى، استأثر بالسلطات كافّة، وجمع في يده الخيوط جميعها، لكنّه أعاد توجيه دفّة البلاد نحو التحديث، ولو بالقسر والإكراه والعنف، أنهى الحالة الثورية الشعبية، لكنّه بدأ ثورته، التي قطعت وشائج مصر مع عصرها العثماني المملوكي الذي هو (بكلّ مزاياه وعيوبه) عصر وسيط، وضع الباشا مصر (بالعنف) في طريق الحداثة، حافظ على استقلال قراره لكن من الناحية الموضوعية ألحق مصر بأوروبا، اجتهد في حفظ استقلال قراره السياسي، لكن ما قرّره من سياسات تعليمية وصحّية وزراعية دمج مصر في الاقتصاد العالمي، الذي هو اقتصاد تقوده أوروبا، وضع الباشا بذور مجتمع حديث، شاء ذلك أم لم يشأ، وقصده عمداً أم لم يقصده، وبين وفاته عند منتصف القرن وعزل حفيده إسماعيل عند خاتمة الربع الثالث من القرن التاسع عشر، كانت ثورة الباشا في التحديث من أعلى بالعنف والقسر قد أنتجت مجتمعاً جديداً تقوده طبقات هي ثمرات التعليم الحديث والاقتصاد الحديث، وقد برزت ملامحها بوضوح مع فصول الثورة العُرابية على مدى ستّ سنوات من إفلاس خزانة البلد رسمياً، حتّى سقوطها تحت الاحتلال العسكري البريطاني.

تراجيديا مصرية مؤلمة، ثورة يعقبها احتلال أجنبي مسلّح عند خواتيم القرن التاسع عشر، فتكرّر شعور المصريين بالمرارة، التي ذاقوها من تراجيديا ثورتهم عند مطلع القرن ذاته، حين اختاروا الباشا ليحكم بالعدل، فلمّا تمكّن حكم بقبضة من حديد ونار، وتكرّرت التراجيديا الثورية مرّة ثالثة مع ثورة 1919، إذ لم تسفر (رغم التضحيات الهائلة) إلّا عن تغيير اسم الاحتلال الرسمي الفعلي إلى استقلال رسمي مع احتلال فعلي، ثمّ تكرّرت التراجيديا الثورية للمرّة الرابعة مع ثورة الضبّاط الأحرار، عند منتصف القرن العشرين، لتبلغ التراجيديا ذروتها الأعلى، فللمرّة الأولى في تاريخ المصريين، منذ دخلها جيش الملك الفارسي قمبيز الثاني عند منتصف القرن الأول قبل الميلاد، وعلى مدى ألفي عام، يحكم مصر حكّام مصريون من آباء وأمّهات مصريين، ومن فقراء المصريين، لكن كانت المباغتة أنّ هؤلاء الحكّام الجدد أسّسوا باسم الوطنية ديكتاتوريةً أشدّ عتواً من ديكتاتوريات الغرباء والغزاة والأجانب والدخلاء. تحت الحكم الوطني صار القهر تربيةً وطنيةً وصار اغتيال الحرّيات والحقوق المدنية صموداً في وجه الاستعمار والإمبريالية.

ثمّ عندما قامت ثورة يناير (2011) كانت أسيرة تناقضات التاريخ الحديث، الذي أنتجها، وكانت ذروته، كانت ابنة التناقضات الثلاثة؛ تحديث من أعلى بدأه الباشا واستمرّ قرنَين من الزمان، ظلّت فيها أجهزة الدولة هي التي ترسم التوجّهات العُليا وعلى الشعب التنفيذ؛ تحديث من أسفل وفي الاتجاه المضادّ صنعته الحالة الإسلامية الجماهيرية، التي حلمت باستعادة الخلافة واسترداد مجد الإسلام، واستهلكت طاقة الأجيال في إحياء عادات الأفراد في المجتمع الإسلامي الأول من الجلباب إلى المسواك؛ جيش الباشا، الذي كان ولا يزال هو الهيكل العظمي الذي ينتصب على قوامه قوام الدولة المصرية ذاتها، سواء في عهود الباشا وذرّيته أو في العهود الجمهورية من حكم رؤساء الجمهورية من ضبّاط الجيش.

التحديث من أعلى (خلال 200 عام) صنع طبقات مدنية حديثة، لكنّها ضعيفة هشّة، ظهر ضعفها وتجلّت هشاشتها في كلّ طلعة ثورة بادرت بها، من ثورة العُرابيّين ضدّ الخديوية في ميدان عابدين (سبتمبر/ أيلول 1881)، حتّى ثورة الطبقات الوسطى في ميدان التحرير (يناير/ كانون الثاني 2011)، بين الميدانين مسافة قصيرة يمشيها المصريون على الأقدام، وبينهما في الزمن 130 عاماً، لكنّ بينهما تقارباً شديد الشبه من ناحية الاندلاع في عنان السماء سريعاً، ثمّ السقوط في قاع سحيق بصورة أسرع. ثمّ كان التحديثُ المضادُّ من أسفل القوّةَ التنظيميةَ ذات الجماهيرية الشعبية والجاهزية العالية، فوقعت الدولة بمؤسّساتها كلّها عبر انتخابات غير مزوَّرة، لكنّها في الوقت ذاته غير عادلة في أكبر حركات التحديث الرجعي المضادّ التي عاشت في خصام (تحت الأرض وفوق الأرض) مع دولة التحديث من أعلى، استلموا مفاتيح السلطات واعتلوا المؤسّسات، لكن لم يفلحوا في ترويضها، ولم تقبل الخضوع الفعلي لهم. ومن ثمّ كانت الخلاصة أن تؤول الثورة والدولة وقطاعات واسعة من المجتمع هيكلاً عظمياً للدولة المصرية، وهنا تبلورت التراجيديا في أشدّ أشكالها دراميةً؛ أفلحت ثورة يناير (2011) في القضاء على حكم ديكتاتوري نصف عسكري ونصف مدني، لتنتهي بحكم ديكتاتوري عسكري بالكامل.

تاريخ المصريين مع الثورات متقطّع غير موصول على مدى القرنَين الأخيرَين، شموع ضعيفة في ظلام كثيف تعصف فيه الرياح فلا تكاد تشتعل وتضيء حتّى تخبو وتنطفئ، مرّة في خواتيم القرن الثامن عشر، مرّتين في مطلع وخواتيم القرن التاسع عشر، مرّة في مطلع القرن العشرين ثمّ عند منتصف القرن ذاته، ثمّ الأخيرة عند مطلع القرن الحادي والعشرين. جيل الشباب في الثورة العُرابية هو الشيوخ والعجائز الذين قادوا ثورة 1919، والأطفال الذين ولدوا عند ثورة 1919 هم الذين قادوا ثورة 1952 (جمال عبدالناصر من مواليد 15 يناير 1918)، ثمّ الطبقات الوسيطة التي كانت، وقوّة ثورة يناير هي الطبقات التي انتفعت من السياسات الاجتماعية لثورة 1952.

أحد الأسباب الكبرى لإخفاق ثورة يناير (2011) أن من قادوها من كبار السن الذين هم خلاصة القرن العشرين، ولا يمكن بحال حسابهم على زمن الثورة عند مطلع القرن الحادي والعشرين، كلّ من تقدم للقيادة كان يحمل في أعماقه شيئاً من أحلام القرن العشرين وأفكاره وأيديولوجياته وعقائده، الوقود الكامن للثورة كان أحلام الشباب الذين يرون المستقبل أمامهم فسيحاً في آفاق القرن الحادي والعشرين، لكنّ القيادة الفعلية من كبار السن (من مختلف التوجّهات) كانت رجعية فكرية من مخلّفات وفضلات وبواقي الأفكار المستهلكة من القرن العشرين.

أخطاء السياسة يمكن علاجها بثورة، وكذلك أخطاء الثورة يمكن علاجها بسياسة، والثورة مثل يوم القيامة تأتي بغتةً، لكنّ السياسة عمل عقلاني ممكنةٌ مزاولته بإرادة واعية، الثورات ليست بيد أحد، لكن بيد كلّ أحد أن يبادر بعمل سياسي يطرح على الشعب السؤال الأكبر: كيف تخرج مصر من محنتها الحاضرة من دون ثورة، ومن دون فوضى، ومن دون استمرار الأوضاع الخاطئة على ما هي عليه.

(كاتب مصري)

> تحت الحكم الوطني في مصر صار القهر تربيةً وطنيةً، واغتيال الحرّيات صموداً في وجه الاستعمار والإمبريالية

> أخطاء السياسة يمكن علاجها بثورة، وكذلك أخطاء الثورة يمكن علاجها بسياسة، والثورة مثل يوم القيامة تأتي بغتةً، لكنّ السياسة عمل عقلاني ممكنةٌ مزاولته بإرادة واعية

مسارات حرب مُستدامة

معين الطاهر

لعلّ المفاجأة الكُبرى التي أحدثتها عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر (2023)، وما تلاها من صمود أسطوري للمقاومة في غزّة في وجه حرب الإبادة الجماعية التي يشنّها الاحتلال على الشعب الفلسطيني، أنّها جعلت كُتّاباً ومُحلّلين سياسيين وعسكريين، بدافع من تأييد المقاومة والإشادة ببطولاتها وصمودها (وهو حقٌّ وواجب)، يندفعون في تحليلاتهم وكتاباتهم نحو الشعبوية، وإلى إرضاء الجمهور وإثارة حماسته، فشاعت تحليلات تفتقر إلى الدقّة والموضوعية عن مدّة الحرب ونطاقها، وتبشّر بانتصار سريع للمقاومة، وبانهيار عاجل للجيش الإسرائيلي وهزيمته، والتشكيك في قدرته على القتال في أكثر من جبهة في وقت واحد، والمبالغة في تقدير حجم انهيار الاقتصاد الإسرائيلي، وعدم تحمّله حرباً طويلةً، وتخيّل المجتمع الإسرائيلي مُفكّكاً ومنهاراً في المدى القصير، والنظر إلى التظاهرات، التي تنادي بأولوية إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين لدى المقاومة، مناهضةً للحرب، وكأنّ ثمّة انقساماً بشأن الحرب واستمرارها، في حين أنّ حدودها لا تتعدّى المطالبة بوقفٍ مؤقّتٍ، ثمّ العودة إلى القتال. في ظلّ توافق المجتمع الصهيوني ووحدة طيفه السياسي بشأن حرب الإبادة وأهدافها، هذه الصورة الوردية التي تُرسَم للجمهور، تُحمّل المقاومة الصامدة، والمستمرّة، أكثر ممّا تحتمل، ولا تُقدِّر حجمَ المعاناة الإنسانية الكبيرة في قطاع غزّة، وتَغفَل عن تأثير ذلك في الحاضنة الشعبية، كما تتجاهل ما يُخطَّط له العدوُّ من سيطرة دائمة على قطاع غزّة أو في أجزاء كبيرةٍ منه، وما يُخطَّط له (بمشاركة الولايات المتّحدة وبعض النظام العربي) لما يُدعَى بـ«اليوم التالي» للحرب، من تموضع قواتٍ عربيةٍ ودوليةٍ لنزع سلاح المقاومة، وتسهيل عمليات تهجير السكّان، واستئناف عملية التطبيع التي توقّفت بفعل «الطوفان»، إذ إنّ رؤية جانب واحد من الصورة العامة، والمتمثّل بصمود المقاومة وعودة القضية الفلسطينية إلى مسرح الأحداث يجب ألّا يمنعنا من رؤية الأخطار المُحدِقة، والبحث عن أساليب مواجهتها وسُبلِ التصدّي لها وإفشالها.

تقترب حرب الإبادة الجماعية التي تُشنّ على الشعب الفلسطيني من شهرها الثاني عشر، بلا بوادر تدلّ على وجود أفقٍ لنهاية قريبة لها، بل تشير الدلائل كلّها إلى استمرار الحصار والتجويع، وتموضع الجيش الإسرائيلي في قواعدَ ومعسكراتٍ ونقاط ارتكاز ثابتة في امتداد محورَي نتساريم وصلاح الدين، وفي امتداد شريط عازل أُنجز بموازاة الحدود. يتيح هذا التمركز للجيش الإسرائيلي تقسيم قطاع غزّة بين مناطق منفصلة، وتقليل حجم قواته الموجودة فيه، ونقلها إلى جبهات أخرى في الضفّة الغربية ولبنان، في وقت يتابع فيه عملياته العسكرية ضدّ المقاومة على مستوى لا يتطلّب حشداً كبيراً للقوات، ويتراوح ما بين سَريَّة ولواء، مستعيناً بسلاح الجو والمدفعية والمعلومات الاستخباراتية، من غير أن يتمركز داخل المناطق المأهولة بالسكّان، التي ستبقى عُرضَة للقصف والتدمير الممنهج، وأوامر النزوح والإخلاء والحصار والتجويع، مع انخفاضٍ محدودٍ في العدد اليومي للشهداء والجرحى، قياساً بالأعداد السابقة، وزيادة المعاناة الإنسانية. لكنّ المقاومة ستبقى قادرةً على استنزافه، ولن تتوقّف مع استمرار الاحتلال، وقد نشهد تحوّلاً في المواقع العسكرية التي أُنشئت حديثاً، ولا تزال تتوسّع يومياً في محور نتساريم، مستوطناتٍ دائمة.

ومع اقترابنا من دخول العام الثاني لـ«طوفان الأقصى»، تتحوّل جبهة غزّة تدريجياً جبهةً ثانويةً، وفق الخطّة الإسرائيلية، وتشتعل جبهات أخرى في الضفّة الغربية التي تواجه أخطار الضمّ والتهجير، وتحويلها كانتوناتٍ معزولة، وجبهة لبنان التي يزداد احتمال دخولها حرباً شاملةً كلّ يوم، وهي حرب ستكون طويلةً وقاسيةً على الطرفَين، ويدعو إليها أنصار الحكومة الإسرائيلية والمعارضة، ويُؤيّدها الجيش، وما يُؤخِّر اندلاعها ضغط الإدارة الأميركية، التي لا تريد امتداداً للحرب خلال فترة الانتخابات الرئاسية، وسيقتصر دورها (إذا نشبت الحرب) على مواصلة دعم إسرائيل، والحرص على عدم تحوّلها حرباً إقليميةً، وستعدّ ذلك إنجازاً لها.

ما زالت السلطة الفلسطينية تتصرّف كأنّ هذه الحرب الممتدّة من غزّة إلى الضفّة الغربية لا تعنيها، وكأنّها تخشى إن فعلت شيئاً أن تفقد دوراً تأمل أن يُرسم لها في ما يُخطَّط له في «اليوم التالي» لما بعد الحرب، من دون أن تدرك أنّ بقاءها في الضفّة أو عودتها إلى غزّة لن يتحقّق إلّا عبر بوابة الوحدة الوطنية، وتشكيل قيادة وطنية موحّدة، وإعادة بناء منظّمة التحرير، والتخلّص من التزامات اتّفاق أوسلو وشروط الرباعية الدولية، وليس عبر البوابة الأميركية والإسرائيلية، أو عبر مناوراتٍ خاليةٍ من المضمون، مثل الحديث عن ذهاب الرئيس محمود عبّاس إلى غزّة بهدف إلهاء الرأي العام أو التذكير بوجوده، إذا بدأ الحديث عن ترتيبات مستقبلية، واستعداده للانخراط فيها.

لا تزال الولايات المتّحدة شريكةً في حرب الإبادة، ولا ينبغي توقّع أيّ تغيّر في موقفها في المدى القريب، بعيداً عمّا يمكن أن تُسفر عنه الانتخابات الأميركية، فالحزبان الديمقراطي والجمهوري يقفان على الأرضية ذاتها المؤيّدة للكيان الصهيوني. وفي المديَين المتوسّط والبعيد، ينبغي ملاحظة تزايد تأييد قطاعات واسعة من الشباب الأميركي، بمن فيهم اليهود الأميركيون، حقوق الشعب الفلسطيني، وما زال الموقف العربي الرسمي عاجزاً، أو غير مقتنع بممارسة الحدّ الأدنى من الضغط على الإدارة الأميركية لتعديل موقفها. وقد أثبتت حرب الإبادة الجماعية أنّ إسرائيل دولةٌ فاشلةٌ وهشّةٌ على الصعيدَين الداخلي والخارجي، وأنّ شريان حياتها مُرتبط بالولايات المتّحدة أساساً، والغرب عموماً، ومن هنا تأتي أهمّية العمل الدؤوب في هذه الساحات لعزل إسرائيل، وفضح ممارساتها وجرائمها، واعتبارها قوّةً محتلّةً، ودولةً أبارتهايد.

ولعلّ دونالد ترامب قد كذب وصدق خلال مناظرته مع كامالا هاريس؛ كذب حين قال عنها إنّها معادية لإسرائيل، وصدق حين قال (على افتراض عدائها المزعوم) إنّ إسرائيل ستزول خلال عامين إن نجت هاريس. إذ إنّ ثمّة وعياً متزايداً وأهمية كبرى للعمل على تغير الموقف الأميركي والغربي، وهو ما يمكن تحقيقه في المدى المتوسّط، وعزل الكيان الصهيوني عالمياً، ومحاسبته على جرائمه. الأمر الذي سيُؤدّي، بالإضافة إلى التداعيات الداخلية التي تنهش في المجتمع الصهيوني الموحّد حالياً ضمن لوثة الحرب التي تجتاحه، إلى صمود الشعب الفلسطيني في أرضه، واستمرار مقاومته بأشكالها المختلفة والمتعدّدة، والتي ستحدّد في كلّ مرحلة الشكل الرئيس لهذه المقاومة.

على الرغم من جميع الصعوبات التي نواجهها، ومحاولات «دعشنة» المقاومة ووصمها بالإرهاب، والمعاناة الإنسانية الهائلة التي يعانيها الشعب الفلسطيني، فإنّنا نقترب من لحظة التغيير وعتبته، سواء أكان ذلك في فلسطين، أو على مستوى الشارع العربي، أو على المستوى الدولي، وهو ما يحتاج إلى توحيد الصفوف ورصّها، والإيمان بحتمية النصر في المديَين المتوسّط والطويل، إذ إنّ «اليوم التالي» فلسطينياً، لن يكون يوم تصفية القضية الفلسطينية أو استمرار إدارة الصراع وزرع الوهم، بل هو يوم استمرار النضال من أجل تحقيق الحقوق الفلسطينية.

(كاتب فلسطيني)

> مع اقترابنا من دخول العام الثاني لـ«طوفان الأقصى»، تتحوّل جبهة غزّة تدريجياً جبهةً ثانويةً، وفق الخطّة الإسرائيلية

> السلطة الفلسطينية تتصرّف كأنّ الحرب الممتدّة من غزّة إلى الضفّة الغربية لا تعنيها

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات لياك حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيك التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads